تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن

% 85
من السكان يعيشون تحت خط الفقر

1.25 مليون
موظف حكومي بدون مرتبات 11 شهر

500 حالة
اصابة بالكوليرا منذ ابريل 2017م

2.2 مليون
طفل يعانون من سوء التغذية

النصف الأول من 2017م

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

المحتويات الصفحة

- مقدمة 1
- الاوضاع الاقتصادية (اسعار السلع الاساسية والمشتقات النفطية 2
- أسعار العملات وأبرز الصعوبات الاقتصادية خلال الربع الأول من ٢٠١٧م ..... 3 - 5
- الخدمات الأساسية (المياه) 6
- الكهرباء 6
- الصحة 7
- التعليم 8
- الوضع الانساني 9
- المنظمات العاملة في اليمن 10
- التمويل الذي تحصل عليه المنظمات الدولية خلال الربع الاول من ٢٠١٧م 11
- حركة الملاحة 11

مقدمة

تزداد الاوضاع الانسانية سوء مع دخول الحرب في اليمن عامها الثالث في ظل الانهيار الاقتصادي والانساني الذي انعكس على حياة اليمنيين في الريف والحضر، وفي حين ارتفعت نسبة الفقر الي 85 % من اجمالي عدد السكان البالغ عددهم 27.4 مليون نسمة يعاني 17 مليون نسمة من انعدام الامن الغذائي ، و 20.7 مليون نسمة بحاجة الي مساعدات انسانية ، فيما 9.8 مليون نسمة مهددين بخطر المجاعة والموت جوعا.

ويوضح تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمني الصادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي الحالة الانسانية والاقتصادي المتردي في اليمن مع استمرار الحرب وانعدام الخدمات الاساسية كالكهرباء والماء والدواء والغذاء.

ويكشف التقرير ارتفاع اسعار المواد الغذائية حيث بلغ متوسط ارتفاع اسعار المواد الغذائية خلال النصف الاول من العام الحالي 2017م 35% مقارنة بالنسف الاول من العام الماضي 2016م ، كما تشهد البلد انتشار الامراض والاوبئة كالكوليرا التي تحصد ارواح اليمنيين حيث بلغت حالات الوفاء بالكوليرا الي 1923 حتى تاريخ 03 أغسطس 2017م فيما ارتفعت حالات الاصابة الي 448,603 حالة، وبالإضافة الي تفشي امراض اخرى كحمى الضنك، الثلاسيميا، والإسهال الحاد وسوء التغذية، وتشير التقارير الي ان ما يقارب 2.2 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد وان 462 الف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم ، فيما تعاني 1.1 مليون امرأة من سوء التغذية ، و 2.2 مليون امرأة او فتاه في سن الانجاب معرض صحتهن للخطر بسبب سوء التغذية.

في حين يحتاج ما يقارب 90 % من اجمالي عدد السكان الى مساعدات انسانية، كما يفتقر 15.7 مليون نسمة الي المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي ، في ظل وضع صحي متدهور ومنشئات صحية متوقفة ، حيث يفتقر ما يقارب 65 % من السكان الي الرعاية الصحية الكافية.

وضاعفت حالة عدم تسليم مرتبات الموظفين الحكوميين للشهر التاسع من الحالة الانسانية المتردية في اليمن.

ويلخص هذا التقرير الاوضاع الاقتصادية والانسانية في اليمن خلال النصف الاول من العام الجاري 2017م من خلال رصد لأسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية والاوضاع الانسانية والصحية والاقتصادية والسياسية

الاوضاع الاقتصادية

أسعار السلع الأساسية:

شهد النصف الاول من العام الحالي 2017م ارتفاعا كبير في متوسط اسعار السلع الأساسية (القمح ،السكر ، الأرز ، الحليب، الزيت، ، الشاهي ، اللحم، الطماطم ، البطاط، الجبن).بمتوسط ارتفاع بلغ 35 % مقارنة بالنصف الأول من العام 2016م بينما بلغ متوسط ارتفاع اسعار السلع الاساسية مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م الي 60 % .

الشكل التالي يبن متوسط ارتفاع اسعار السلع الاساسية خلال النصف الاول من العام 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام 2016م وما قبل الازمة.

% 35

نسبة ارتفاع أسعار السلع الاساسية خلال النصف الاول من العام 2017م مقارنة بنفس الفترة من العام 2016م

% 60

نسبة ارتفاع أسعار السلع الاساسية خلال النصف الاول من العام 2017م مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م

الصنف	متوسط السعر قبل الازمة يناير 2015م	متوسط السعر خلال النصف الاول من العام 2016	متوسط السعر خلال النصف الاول من العام 2017	نسبة الزيادة خلال النصف الأول من 2017مقارنة بالنصف الأول من2016	نسبة الزيادة خلال النصف الأول من 2017مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015
القمح ٥٠ كغ	5000	6700	8000	19%	60%
السكر ٥٠ كغ	6900	11300	13500	19%	96%
الارز ٥٠ كغ	6500	6500	9000	38%	38%
حليب مجفف ٢ كغ	4200	4300	5400	26%	29%
كيلو اللحم الغنمي	2000	2300	3000	30%	50%
كيلو اللحم البقري	1900	2300	3000	30%	58%
زيت الطبخ ٢٠ لتر	4200	6000	8500	42%	102%
البطاط كغ	200	200	300	50%	50%
الطماطم كغ	150	150	250	67%	67%
كيلو الشاهي كغ	1400	1700	2200	29%	57%
جبن ابيض	400	450	600	33%	50%

أسعار المشتقات النفطية

شهدت اسعار المشتقات النفطية (بنزين، ديزل ، غاز منزلي) ارتفاعا خلال النصف الاول من العام الحالي 2017م حيث بلغت نسبة الارتفاع 19 % مقارنة بالنصف الاول من العام الماضي 2016م ، فيما بلغت نسبة الارتفاع خلال النصف الاول من العام الحالي 158 % مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م.

الشكل التالي يوضح متوسط سعر المشتقات النفطية خلال الفترة خلال لنصف الاول من العام 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2016م ومقارنة بما قبل الازمة.

% 19

نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال النصف الاول من العام 2017م مقارنة بنفس الفترة من العام 2016م

% 158

نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال النصف الاول من العام 2017م مقارنة بماقبل الازمة يناير 2015م

الصنف	متوسط السعر قبل الازمة يناير 2015م	متوسط السعر خلال النصف الاول من العام 2016	متوسط السعر خلال النصف الاول من العام 2017	نسبة الزيادة خلال النصف الأول من 2017مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015	نسبة الزيادة خلال النصف الأول من 2017مقارنة بالنصف الأول من2016
بنزين ٢٠ لتر	2500	5000	5500	% 120	% 10
ديزل ٢٠ لتر	2000	4000	5000	% 175	% 25
غاز منزلي ٢٠ لتر	1800	4100	5000	% 178	% 22

أسعار العملات الأجنبية :

شهدت اسعار العملات الاجنبية ارتفاعا كبيرا مقابل الريال اليمني خلال النصف الاول من العام الحالي 2017م ، حيث بلغ متوسط ارتفاع اسعار صرف لدولار 29 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2016م. فيما سجل ارتفاعا كبير خلال النصف الاول من العام 2017 مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م حيث بلغت نسبة الارتفاع 67 %.

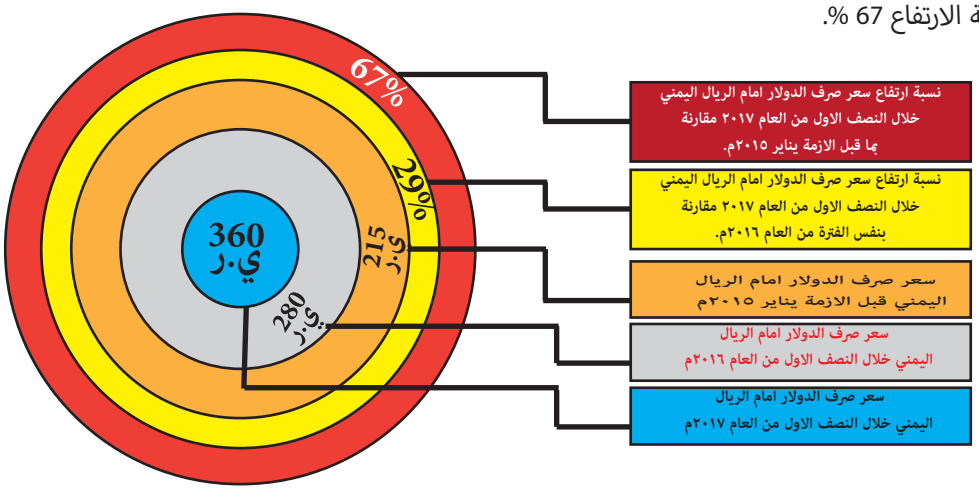

أبرز الصعوبات الاقتصادية خلال الفترة النصف الاول من العام 2017م

لم يشهد الوضع الاقتصادي أي تحسن خلال الاشهر الاولى من العام الحالي ، حيث يواجه الاقتصادي العديد من الازمات التي تعيق نموه ، وابرز هذه الازمات ما يلي :

1 - أزمة السيولة المالية :

لم تكن ازمة السيولة المالية من العملة المحلية الريال وكذلك الدولار والعملات الصعبة وليدة اللحظة حيث بدأت في يونيو 2016م واستمرت خلال النصف الاول من العام الجاري 2017م لتشكل واحدة من اهم التحديات الاقتصادية في البلد. وهو الامر الذي ضاعف من الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني حيث عجزت البنوك اليمنية عن الوفاء بالتزاماتها لعملائها ولجأ التجار والمستوردين الي شركات الصرافة والسوق السوداء لشراء ما يحتاجونه من العملات.

2 - عدم صرف مرتبات موظفي الدولة:

المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وحليفها الرئيس السابق علي صالح وبالإضافة الي بعض المدن والمديريات التابعة للحكومة كمحافظة تعز وذلك منذ احد عشر شهرا حيث قامت الحكومة بصرف مرتبات بعض المؤسسات الخاضعة لسيطرة الحوثي وصالح لمرة واحدة فقط، في حين لجأت حكومة الانقاذ الوطني التابعة لتحالف الحوثي وصالح الي تسليم الموظفين بطاقات سلعية يتسلم بموجبها الموظفين في القطاعين العام والمختلط سلع عينية بما يعادل 50٪ من راتبه الشهري من خلال التعاقد مع بعض التجار ، و20 ٪ تحول الي حسابه في البريد.

وبالمقابل فقد انتظمت عملية صرف المرتبات للموظفين المدنيين في القطاعين العام والمختلط في المناطق التي تسيطر عليها حكومة هادي في جنوب اليمن ومحافظتي مارب والجوف في الشمال.

3 - صعوبة التحويلات البنكية الي الخارج :

تواجه البنوك والمصارف اليمنية صعوبات كبيرة في التعامل مع البنوك الخارجية المراسلة حيث امتنعت بعض البنوك الخارجية عن التعامل مع البنوك المحلية وتقديم التسهيلات لها وذلك بسبب تصنيف اليمن بانها منطقة ذات مخاطر عالية، وضعف الاجراءات في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وادي ذلك الي عراقيل في الحوالات الصادرة والواردة الي اليمن.

4 - عدم فاعلية البنك المركزي اليمني :

رغم مرور ما يقرب من عام علي قرار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي المعترف به دوليا نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء الي العاصمة المؤقته عدن الا ان البنك المركزي لم يقم بدوره الطبيعي حتي كتابة التقرير، لاسيما في رسم السياسة النقدية والرقابة علي البنوك والمصارف وادارة حسابات الحكومة في الداخل والخارج.

قام البنك بربط النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونيا (السويفت) مطلع يوليو 2017 اي بعد عشرة اشهر من قرار نقل البنك ومع ذلك لم يتم تفعيل العمل به لتنفيذ الحوالات المالية.

5 - صعوبة نقل السلع والبضائع :

يواجه القطاع الخاص اليمني تحديات عديدة في استيراد ونقل السلع والبضائع الي اليمن سواء في المنافذ البحرية والبرية والجوية او اثناء نقلها بين المدن، حيث تراجعت كفاءة الموانئ البحرية في استقبال البضائع نظرا لتدمير اجزاء منها كما حدث في ميناء الحديدة والمخا ووجود عراقيل ادارية في ميناء المعلا والمنطقة الحرة في عدن ومحدودية الطاقة الاستيعابية لميناء المكلا، هذا بالاضافة الي توقف العديد من المنافذ البرية كمنفذ علب والبقع وحرض في الحدود اليمنية السعودية وتوقف الطيران عن معظم المطارات اليمنية باستثناء مطار عدن وسيئون وسقطرى.

هذا بالإضافة الي التحديات المتعلقة بصعوبة نقل البضائع والسلع بين المدن حيث تفرض الاتاوات غير القانونية في النقاط التي يسيطر عليها المسلحين في محافظات يمنية مختلفة، وتفرض السلطات التابعة لجماعة الحوثي وصالح جمارك اضافية للسلع الداخلة الي صنعاء لاسيما تلك البضائع القادمة من مناطق سيطرة الحكومة اليمنية.

6 - عشوائية في الايرادات العامة :

رغم التحسن النسبي التي تشهده بعض المحافظات اليمنية التي تسيطر عليها الحكومة الا انها تواجه اشكالية كبيرة تتعلق بالإيرادات والنفقات. فالحكومة لم تقر حتي الان موازنة عامة للدولة منذ اندلاع الحرب مطلع عام 2015م، وتعمل العديد من المحافظات كجزر منعزلة حيث تتولي بعضها جمع الايرادات وانفاقها بعيدا عن البنك المركزي اليمني كما تمتنع العديد من المؤسسات الحكومية والمختلطة عن توريد الايرادات الي البنك المركزي اليمني حيث يتم ايداع تلك الاموال في حسابات خاصة لدي البنوك وشركات الصرافة.

تعويم الريال وآثاره السلبية والإيجابية :

اقر البنك المركز اليمني تعويم الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الصعبة بعد ان كان السعر الرسمي محددا 250 ريال للدولار الواحد فيما وصل سعره في السوق السوداء 370 ريالا للدولار، ويأتي هذا القرار في ظل عجز البنك المركزي التدخل في رفد السوق بالعملة الصعبة لاسيما عقب استنزاف الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال العامين الماضيين والتي تراجعت من 4,7 مليار دولار الي 700 مليون دولار فقط.

ويمكن ايجاز الاثار الايجابية والسلبية للقرار كالتالي:

الآثار الإيجابية

- توحيد سعر الصرف الرسمي والسعر المتداول في السوق وفقا للعرض والطلب وهذا سيحد من الاستغلال الذي مارسته بعض البنوك في الاستفادة من فارق سعر الصرف لاسيما عند صرف التحويلات المالية من الخارج.
- زيادة في حجم المبالغ النقدية المقدمة للمواطنين كمساعدات من قبل المنظمات الدولية حيث كانت تقيم بالسعر الرسمي للدولار.
- يعزز من سيطرة البنك المركزي اليمني علي السوق النقدي ومراقبة السيولة والقيام بالتدخل للحفاظ علي العملة الوطنية.
- إستفادة البنوك التي تمتلك كمية كبيرة من العملة الصعبة وكانت يتم تقييمها بالسعر الرسمي.

الآثار السلبية

- قد يؤدي القرار الي مزيد من التدهور في سعر الريال اليمني مقابل الدولار وذلك نتيجة دخول البنوك في المضاربة علي الدولار وشراءه من السوق لاسيما وان البنك المركزي في عدن لم يقم بالادوار المطلوبة في إدارة السياسة النقدية والرقابة علي البنوك وغيرها من المهام المنوطة به.
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة نظرا لارتفاع الرسوم الجمركية حيث كانت تقيم الرسوم وفقا للسعر الرسمي للدولار 250 ريال للدولار.
- في حال رفض الحوثيين وصالح القرار وتعاملوا بالسعر السابق للرسوم الجمركية سيجعل ميناء الحديدة اكثر جذبا نظرا لانخفاض الرسوم الجمركية وبالتالي سوف تتنقل الحركة التجارية من مناطق الحكومة الشرعية الي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين وصالح.
- مخاطر التذبذب في سعر الصرف في حال استمر البنك المركزي عاجزا عن حماية العملة الوطنية بضخ ما يحتاجه السوق من العملات الصعبة والموازنة بين العرض والطلب والاشراف علي أداء البنوك وشركات الصرافة في هذا الجانب.

الخدمات الأساسية:

المياه:

يواجه السكان في اليمن العديد من الصعوبات في الحصول على المياه سوى المياه الصالحة للشرب او مياه الاستخدام ، حيث يفتقر 15.7 مليون نسمة الي المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي وهو ما يشكل 60 % من سكان اليمن. وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن سوء التغذية والأمراض الناجمة عن نقص المياه تؤدي إلى وفاة 14 ألف طفل يمني، دون سن الخامسة، كل عام.

كما تعتبر المياه اكثر كلفة على الاسر اليمنية حيث يبلغ متوسط سعر صهريج الماء الصالح للشرب سعة 3 الف لتر 10 الف ريال يمني أي ما يعادل 40 دولار ، بينما يبلغ سعر صهريج الماء الخاص بالاستخدام المنزلي 5 الف ريال يمني أي ما يقارب 20 دولار ، ويرجع ارتفاع اسعار المياه الي ارتفاع اسعار المشتقات النفطية ، وكذلك شحة المياه الجوفية في اليمن حيث يذهب ما يقارب 70 % من المياه الجوفية في زراعة القات.

الكهرباء

مع دخول الحرب في اليمن عامها الثالث لا تزال خدمة الكهرباء منقطعة عن معظم المحافظات اليمنية ، حيث تشير الاحصائيات الي ان 90 % من السكان لا يحصلون على الكهرباء العامة، خاصة تلك المحافظات التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح، بينما تشهد بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية تحسننا في خدمة الكهرباء ، خاصة في المناطق التي تحسن في الحالة الامنية كمحافظة حضرموت، ومارب ، وعدن فيما تشهد بقية المحافظات اليمنية انقطاع تام لخدمة الكهرباء منذ بداية الحرب.

وتعتمد الكثير من الاسر على الطاقة البديلة للحصول على الكهرباء ، كالطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية الخاصة. ، اذ تصل كلفة الحصول منظومة طاقة شمسية بقدرة 100 امبير فقط الى ما يقارب الف دولار امريكي ، وتعتمد اعداد قليلة على استخدام المولدات الكهربائية الخاصة لضمان الحصول على طاقة كافية من الكهرباء لعدد ساعات قليلة ، اذا يبلغ متوسط تكلفة الحصول على الطاقة الكهرباء باستخدام المولدات الكهربائية لمدة 8 ساعات فقط في اليوم ما يقارب 200 دولار شهريا في ظل ارتفاع اسعار المشتقات النفطية.

الصحة :

يشهد القطاع الصحي في اليمن تدهورا كبيرا منذ بداية الحرب ، وبحسب احصائيات فقد تعرضت 300 مرفق صحي للتدمير او الاضرار ، وان 65% من المنشآت الصحية متوقفة في حين ان 14 % من المرافق الصحية تعمل بكفاءة 50 % فقط .حيث القت المشكلة الصحية في اليمن بظلالها على حياة اليمنيين وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن، حيث تشهد العديد من المحافظات تردي ملحوظ للوضع الصحي في ظل عجز للسلطات المحلية والحكومة عن مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الصحي وإيجاد الحلول العاجلة للمشكلة الصحية في تلك المحافظات خاصة تلك المحافظات التي تشهد اشتباكات مسلحة او تلك التي تشهد حصار كمدينة تعز. حيث اعلنت هيئة مستشفى الثورة اكبر المستشفيات الحكومية في تعز بتاريخ 21 يونيو 2017م توقف المستشفى عن تقديم الخدمات الطبية بسبب عدم قدرته على توفير النفقات التشغيلية خاصة مادة الديزل لتشغيل المولدات الخاصة بالمستشفى fحسب بيان هيئة المستشفى.

وتشير الارقام الي ان 14.8 مليون نسمة يفتقرون للرعاية الصحية الكافية بالإضافة الي انتشار الامراض والاوبئة مثل الكوليرا ، وحمى الضنك ، والإسهالات الحادة ، الملاريا، الفشل الكلوي السرطان والسكري والفشل الكلوي وأمراض القلب، ومرضي ارتفاع ضغط الدم، وغيرها من الامراض.

وتعاني المرافق الصحية في اليمن من نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود التي تعيق تقديم الرعاية الصحية للمواطنين ، وبالإضافة الي هذه الاحتياجات فأن العاملين في القطاع الصحي الحكومي وموظفو الرعاية الصحية لم يتلقوا أية رواتب منذ ما يقارب 8 أشهر وهو ما يهدد استمرار المراكز الصحية في تقديم خدماتها.

الكوليرا تفتك باليمنين

تشهد معظم المحافظات اليمنية انتشار متسارع لوباء الكوليرا في ضل نقص بالأدوية والمعدات الطبية لمواجهة الوباء ، وبحسب تقارير منظمة الصحة العالمية فقد سجلت حتى 14 اغسطس 2017 م 1966 حالة وفاة بالكوليرا فيما ارتفع عدد الاصابات الي 494,000حالة مع تزايد الحالات المصابة بشكل يومي ، وبحسب منظمة الصحة العالمية، التي أوضحت بياناتها أن حالة الإصابة بالكوليرا آخذة في الارتفاع بنسبة تفوق 4% يوميا، بينما ترتفع حالات الوفيات بنسبة 3.5% يوميا. فيما تهدد الكوليرا حياة ربع مليون شخص حتى نهاية العام الحالي بحسب منظمة الصحة العالمية.

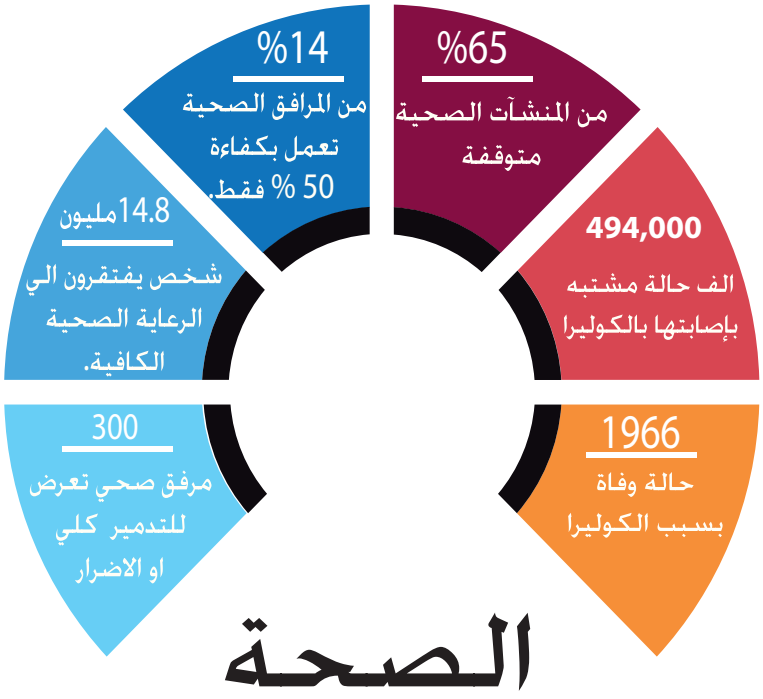

التعليم :

يشهد قطاع التعليم في اليمن تدهورا بسبب الحرب التي تدخل عامها الثالث ، حيث تسبب الحرب بتضرر العديد من المنشآت التعليمية وتسببت في تسرب العديد من الطلاب عن المدارس، وهو ما يعرضهم لخطر الاستقطاب الي جبهات القتال ، وتشير التقارير الي تضرر ما يقارب 1700 منشاة تعلمية اما بشكل جزئي او تدمير كلي مما يجعلها غير قابلة للاستخدام اي ان هناك مدرسة مغلقة من بين كل عشر مدارس عاملة ، الي استخدم اخرى كمأوى للنازحين.، فيما البعض يستخدمها الاطراف المتصارعة كمقرات عسكرية ، كما تسببت الحرب بتسرب ما يقارب 2 مليون طفل عن المدارس اما بسبب الظروف الاقتصادي الصعبة وعدم قدرة الاباء على توفير المدرسية لأبنائه بسب تردي الاوضاع الاقتصادية

350 الف معلم في انتظار رواتبهم المتوقفة منذ 11 أشهر

ما يزال ما يقارب 350 الف معلم ومعلمة في انتظار الرواتب المتوقفة منذ ما يقارب 11 شهر وهو ما يهدد العملية التعليمية بالتوقف ، ويعيش المعلمون ظروف اقتصادية صعبة مما يضطر الكثير منهم الي ترك التدريس والذهاب للبحث عن فرص عمل اخرى تعينهم على اعالة اسرهم.

7085 من الطلاب اليمنين المبتعثين في الخارج يعانون اوضاع انسانية صعبة في ظل تأخر صرف مستحقاتهم

يعاني طلاب اليمن المبتعثين للدراسة على حساب الدولة في الخارج من تأخر صرف مستحقاتهم المتبقية لدى الحكومة ، حيث نظم العديد من الطلاب المبتعثين وقفات احتجاجية امام سفارات بلادهم في العديد من البلدان للمطالبة بصرف مستحقاتهم للربعين الثاني والثالث من العام الحالي ، ويبلغ عدد الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج بحسب كشوفات المستحقات التي وجه رئيس الوزراء احمد عبيد بن دغر 7085 طالب وطالبة موزعين على العديد من الدول.

ووجه رئيس الوزراء بصرف المستحقات المتأخرة للطلاب اليمنيين المبتعثين ، وبحسب بعض الطلاب المبتعثين فقد تم صرف مستحقات الربع الاول في شهر يونيو 2017م فيما لم يتم صرف بقية المستحقات بالإضافة الي الرسوم الدراسية المستحقة للجامعات وهو ما عرض العديد من الطلاب للتهديد بالفصل من بعض الجامعات.

الوضع الإنساني:

1.25 مليون موظف بدون مرتبات منذ ما يقارب 11 شهرا

يعيش ما يقارب 1.25 مليون موظف في القطاع الحكومي اوضاع انسانية صعبة في ظل عدم حصولهم على مرتباتهم منذ ما يقارب 11 شهرا ، وبحسب تقارير الامم المتحد يعيل هؤلاء الموظفين6.9 مليون نسمة ومنهم 3.3 مليون طفل.

وفي ضل تفاقم الاوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن جراء استمرار الحرب في البلد منذ ما يقارب الصلاثة اعوام ، تزداد معاناة الموظفيين اليمنيين سوءا مما يضطرهم لترك وظائفهم الحكومية والبحث عن فرص عمل اخرى تساعدهم في توفير متطلبات اسرهم.

يقول احد الموظفيين الحكوميين والذي كان يعمل كمدرس في احدى المدارس الحكومية عن معاناته جراء استمرار انقطاع الراتب :

" بعد ما يقارب ثلاثة اشهر من انقطاع الراتب تركت التدريس في المدرسة وخرجت ابحث عن فرصة عمل، وبعد بحث استمر ما يقارب الشهر وجدت عملا في احد المحلات في المدينة براتب 30 الف ريال بالشهر (90 دولار امريكي) وهو راتب لا يكفي لشراء المتطلبات الاساسية للبيت ، استمريت في هذا العمل لمدة شهرين قبل ان يسرحني صاحب العمل بسبب تراجع العمل ، بعدها خرجت للبحث عن فرصة عمل اخرى لكن لم اجد فقررت ان اعمل كعامل باجر يومي لا يتعدى 2500 ريال (8 دولار) واحيانا اجلس عدة ايام بدون عمل".

ويظيف " نحن الان على اعتاب عيد الاضحى المبارك وليس هناك بوادر في الافق تدل على قرب صرف مرتباتنا المتوقفة منذ 11 شهرا، وليس بيدا شيء سوى الانتظار والكفاح للبقاء على قيد الحياة".

عائدة العبسي احدى الموظفات الحكوميين في تعز و بعد ان عجزت عن توفير قوت اطفالها قررت بيع احدى كليتيها لاطعام اطفالها حيث نشرت صورة لها على وسائل التواصل الاجتماعي وتحمل لافتة كتبت عليها:

" أعلن عن بيع احدى كليتي لانقذ أطفالي من الجوع "

عائدة واحدة من 1.25 موظف حكومي يعتمدون بشكل اساسي على مرتباتهم في توفير متطلبات اسرهم ، في ضل ارتفاع اسعار السلع الاساسية وعدم وجود مصادر دخل اخرى تساعدهم في تحمل متطلبات العيش.

تقول عائدة : " هذه ليست فقط معاناتي بل هناك الكثير من الموظفيين يمرون بنفس المعاناة ، وهناك اطفال يعانون من مجاعة حقيقية بسبب عدم تسليم الرواتب ، فالراتب هو الحياة وقطعه يعني موت محقق للكثير من اطفال الموظفيين الحكوميين خاصة في مدينة تعز التي تشهد حصار وارتفاعا في اسعار السلع الغذائية الاساسية".

وفاقم من ازمة المرتبات وجود حكومتين حكومة تابعة للرئيس المعترف به دوليا عبدربه منصور هادي وحكومة تتبع جماعة الحوثي وحليفها صالح ، وتقوم الحكومة الشرعية بصرف مرتبات الموظفيين في المناطق التي تسيطر عليها كمحافظة عدن وحضرموت ومارب بشكل مستمر ، بينما تعمل حكومة الحوثيين على تقديم بطائق تموينية للموظفيين لشراء مواد غذائية بشكل متقطع.

وكانت الامم المتحدة صرحت على لسان مبعوثها الاممي لليمن بتقديم مقترح لحل ازمة المرتبات في اليمن لكنها لم ترى النور الي الان.

المنظمات العاملة في اليمن :

وصل عدد المنظمات العاملة في اليمن حتى تاريخ 30 يونيو 2017م * الي 128 منظمة ، منها 86 منظمة غير حكومية وطنية، 34 منظمة غير حكومية دولية 8 وكالات أمم متحدة.

وتعمل هذه المنظمات في العديد من القطاعات

الامن الغذائي والزراعة 74 منظمة ، وفي وفي الصحة 46 منظمة، وفي الايواء والمواد الغير غذائية وادارة وتنسيق المخيمات 8 منظمة، وفي التغذية الصحية 28 منظمة، وفي المياه والصرف الصحي تعمل 17 منظمة، وفي الحماية تعمل 22 منظمة، وفي التعليم تعمل 7 منظمة، وفي قطاع اللاجئين والمهجرين تعمل 6 منظمات ، وفي الانعاش المبكر تعمل 11 منظمات.

الشكل التالي يبين عدد المنظمات في كل قطاع

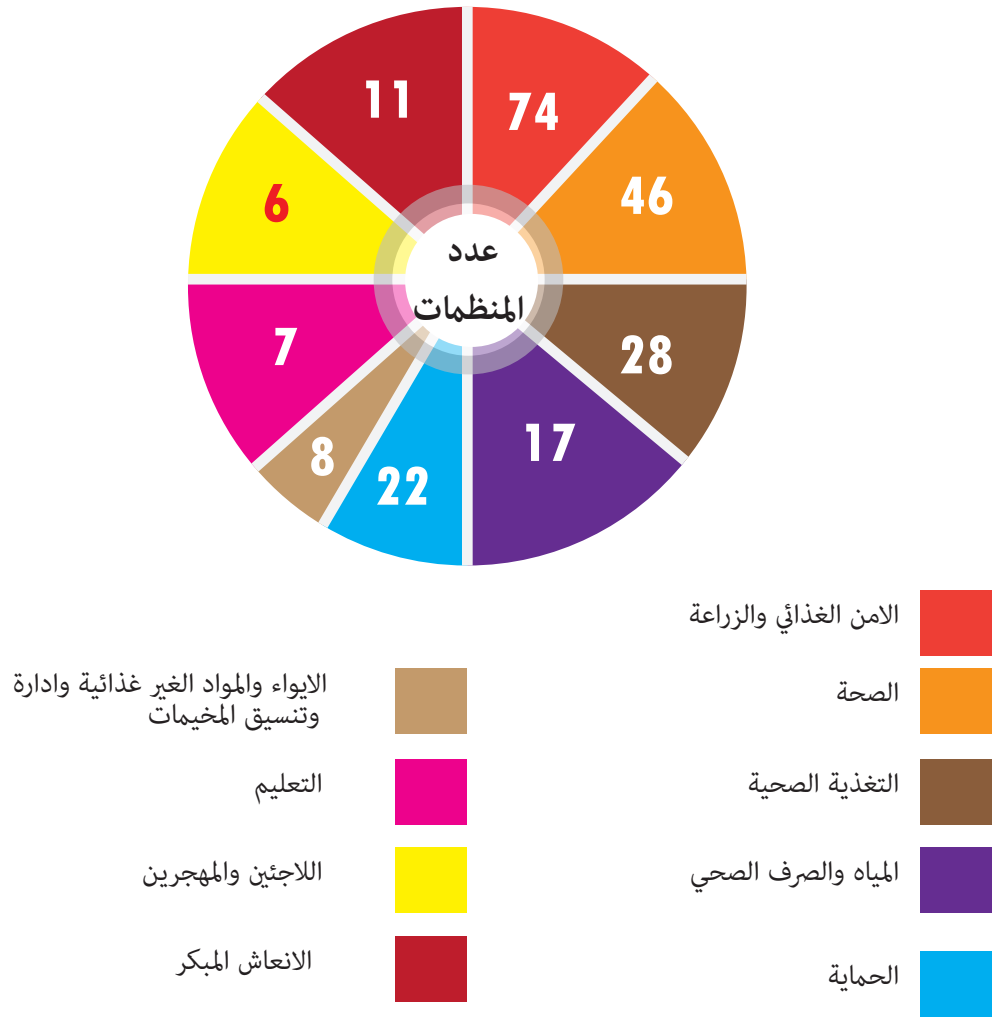

المبالغ التي تحصلت عليها المنظمات

في الخامس والعشرين من ابريل 2017م انعقد في جنيف المؤتمر الدولي لدعم خطة الاستجابة الانسانية في اليمن بحضور العديد من الدول والمنظمات الدولية ، وكشفت المنظمات ان المانحين تعهدوا بتقديم 1.1 مليار دولار لدعم خطة الاستجابة الانسانية في اليمن والمقدرة بـ 2.1 مليار دولار ، وكانت المنظمات الدولية ان اجمالي المساعدات النقدية المستلمة حتى تاريخ 15 اغسطس 2017 بلغت 1,318,4 مليار دولار منذ بداية العام 2017 حتى 15 اغسطس 2017م، منها 912.2 مليون دولار ضمن خطة الاستجابة الانسانية اي ما يقارب 39 % من اجمالي مبلغ الخطة الانسانية ، بالإضافة الي 406.2 مليون دولار خارج خطة الاستجابة الانسانية.

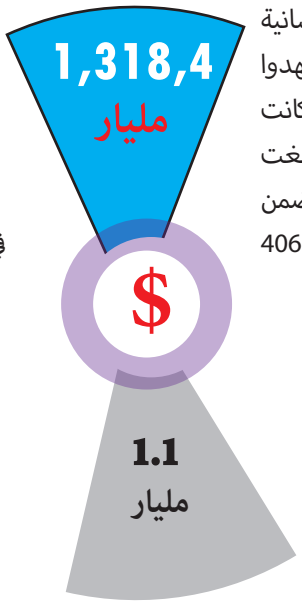

تعهدات المانحين في مؤتمر جنيف المنعقد في ٢٥ ابريل ٢٠١٧م

اجمالي التمويل الانساني المقدم لليمن خلال الفترة من يناير الي١٥ اغسطس ٢٠١٧م.

حركة الملاحة :

تراجع حجم استيراد المواد الغذائية خلال الربع الاول من العام الجاري 2017م بنسبة 22٪ ، فيما شهد استيراد المشتقات النفطية زيادة خلال الربع الاول من العام الحالي 2017م بنسبة زيادة بلغت 103 % مقارنة بالعام الربع الاول من العام المنصرم 2016م.

الجدول التالي يوضح حجم المواد الواردة خلال الربع الاول من العام الحالي 2017م مقارنة بالربع الاول من العام الماضي 2016م *

ملاحظة:

اجمالي خلاصة البضائع والمشتقات النفطية الواردة لمؤسسة موانئ البحر الاحمر (الحديدة - الصليف - رأس عيسى) للربع الاول (يناير - فبراير -مارس)من عام 2017 م و مقارنتها بالربع الاول من العام المنصرم 2016 م

الصنف	يناير - مارس 2016	يناير - مارس 2017	النسبة المؤوية	
			زيادة	نقص
المواد الغذائية	1131999	879483		% 22
المواد العامة	246383	149651		% 39
المواد الاعمارية	332439	453617	% 36	
المشتقات النفطية	222206	451636	% 103	
الاجمالي العام	1933027	1934387	% 1	

عدد الحاويات

يوضح الشكل التالي عدد الحاويات خلال الربع الاول من العام 2016 مقارنة بالربع الاول من العام 2017م.

* المصدر مؤسسة موانئ البحر الاحمر اليمنية.

العام	عدد الحاويات	نسبة الزيادة خلال الربع الاول من العام 2017 مقارنة بالربع الاول من العام 2016م
2016	18281	% 18
2017	21660	

عن المركز:

يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صناع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ " اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع. و يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن.

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

Studies & Economic Media Center

Address: Taiz, Yemen

www.Economicmedia.net

00967 4 249 306

00967 736500078

Economicmedia@gmail.com

EconomicMedia

EconomicMedia